



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تقارير

السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب

عمار أحمد فايد*

01 يوليو/ تموز 2012





حازم أبو اسماعيل (يمين) و ياسر برهامي (شمال)

نجحت ثورة يناير/كانون الثاني 2011 في إسقاط مبارك ورموز نظامه في مشهد اكتسب استثنائيته من ثقل مصر الحضاري والسياسي. خَلَفَ مبارك للمصريين ملفات اقتصادية وسياسية واجتماعية شائكة، لكنها لم تمثل مفاجأة للمصريين بقدر ما فاجأهم صعود التيار السلفي. يرجع تاريخ الحالة السلفية الحالية في مصر إلى عدة عقود، إلا أن السلفيين ابتعدوا عن ممارسة دور فاعل في الحياة العامة -سياسيًا على الأقل- مقارنة بتيارات إسلامية أخرى وفضلوا البقاء في المساجد، تحدّوهم رؤى فقهية أحيانًا، وتوازنات -أو تفاهات- مع الأنظمة الحاكمة، أحيانًا أخرى.

لسنوات طويلة، عمل السلفيون في الظل، مستفيدين من فراغات وفضاءات دينية انشغل الإخوان المسلمون عنها بمشاركة أوسع في النقابات المهنية والحياة السياسية. وحتى مع انتشار فضائيات دينية هيمن عليها السلفيون، لم يمثل التيار السلفي رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية، باعتبارهم طرفًا محايدًا، من ناحية، ولما بدا أنها قدرة أمنية على قمعهم أو احتوائهم أو توظيفهم لصالح النظام الحاكم، من ناحية أخرى. أدت العزلة التي ارتضتها غالبية التيار السلفي إلى تشكل صورة نمطية عنهم أغفلت تنوعهم الحقيقي، وبدا وكأننا أمام كتلة واحدة غير قابلة للفرز والتصنيف. صحيح أن التمايزات داخل التيار السلفي لا يراها البعض جوهرية، إلا أنها تبقى ضرورية خاصة في مرحلة إعادة الترميم لقوى المجتمع المتنوعة.

السلفيون في مصر قبل الثورة

تبلور التيار السلفي في تاريخ مصر الحديث على شكل تنظيمات مع بداية العقد الثاني من القرن الماضي. وبالرغم من وجود مدرسة إصلاحية سلفية سبقته بسنوات، إلا أنه لم يعتبر نفسه امتدادًا لها، بل سلك معها نوعًا من التجاهل أو القطيعة، خاصة مع تجلياتها الأولى -جمال الدين الأفغاني (1838-1897)، ومحمد عبده (1849-1905)- ولم يتقاطع معها إلا بعد سنوات في نهاية العشرينيات، بعد أن توثقت علاقة وريث المدرسة الإصلاحية السيد محمد رشيد رضا (1865-1935)، بالمملكة العربية السعودية (1). ويذكر رشيد رضا الشيخ محمد حامد الفقي، مؤسس جمعية أنصار السنة المحمدية، قائلًا: "والشيخ حامد من الذين يترددون عليّ كثيرًا، ويعدُّ نفسه من أولادنا السلفيين". (2)

ويمكن تمييز التيار السلفي في مصر إلى جمعيات رسمية (الجمعية الشرعية، جمعية أنصار السنة)، وتجمعات غير رسمية (الدعوة السلفية، الحركة السلفية من أجل الإصلاح)، بالإضافة إلى جمهور عريض غير مؤطر في مجمله، يتبع رموزًا دعوية سلفية، توجهه بسلطة الخطاب والفتوى، وإن اختلفت مواقفها من النظم الحاكمة والممارسة السياسية.

أولاً: الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

أسسها الشيخ محمود خطاب السبكي (1274-1352هـ/1858-1933)- في 11 ديسمبر/كانون الأول 1912، كأول جمعية منظمة في مصر تدعو إلى إحياء السنة وإماتة البدعة. أطلق أتباع الجمعية على مؤسسها آنذاك لقب "إمام أهل السنة"، وكان دافعه الرئيسي إصلاح حال المسلمين من التبعية للاحتلال، والتفرق، والفقر، وانتشار الشهوات والبدع، والبعد عن الشريعة والسنة النبوية.

صاغ السبكي، العالم الأزهرى، رسالة الجمعية الشرعية في المقولات التالية(3):

1. رسالة دعوية قوامها نشر التعاليم والثقافة الإسلامية الصحيحة، ومحاربة البدع، وإنشاء المساجد، لتقام الشعائر، ويُعلّم فيها العامة، ومكاتب حفظ القرآن، ومدارس لتعليم الأبناء أحكام الدين وسائر المواد المقررة في المدارس الأميرية.
2. العمل الاجتماعي، خاصة إعانة المنكوبين، وإنشاء المستشفيات لعلاج الفقراء، ورعاية الأرامل والأيتام، والتكفل بنفقة تجهيز الموتى وإنشاء المقابر للفقراء.
3. عدم التعرض للشؤون السياسية التي يختص بها ولي الأمر.

وخلال ما يقرب من مائة عام، نجحت الجمعية في الحفاظ على رسالتها الاجتماعية الدعوية (4)، وتوسيع نشاطها؛ حيث تحتفظ بحوالي 350 فرعاً في أنحاء مصر، وتدير 38 معهداً، موزعة على اثنتي عشرة محافظة، لإعداد الدعاة من الرجال والنساء؛ كما تدير شبكة كبيرة من المشروعات الاجتماعية: كفالة اليتيم ورعاية الأرامل وتيسير الزواج، مشروعات استضافة الفتيات المغتربات، مشروعات علاجية في تخصصات مختلفة، تعليم الكبار ومحو الأمية، ومدارس تحفيظ القرآن.

استوعبت الجمعية الشرعية تيارات مختلفة ومتناقضة أحياناً، وتأثرت بها؛ فقد تغلغل التيار السلفي الراض للآشعرية والصوفية بشكل مطلق في الجمعية عندما ضمت الدولة جمعية أنصار السنة إليها بين عامي 1967 و1972، بينما ازداد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في المنتصف الثاني من السبعينيات وظهر جلياً في مجلة الاعتصام الناطقة بلسان حال الجمعية الشرعية واعتُبرت وقتها إحدى الصحف المعارضة للرئيس السادات، إلى أن تمت مصادرتها في قرارات سبتمبر/أيلول 1981 الشهيرة. ولكن الجمعية تتبنى رأياً متوازناً تجاه الصوفية، فلا رفض للتصوف إلا ما تضمنت حسبها انحرافات عقديّة أو فقهية. ويرجع اعتدال الجمعية الشرعية إلى عدة عوامل، أهمها:

1. التأكيد في شروط عضويتها على عدم التعصب لمذهب فقهي معين؛ فكل مذاهب أهل السنة معتمدة على فهم صحيح النصوص، والتأكيد على سلفية العقيدة وعدم الحكم على الخلف بفسق أو ابتداع ما داموا مؤمنين بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء (5)
2. الأصول الأشعرية للجمعية وغلبة أبناء الأزهر على رئاستها، وطبيعة نشأة الشيخ السبكي المتصالحة مع التصوف (6)، وهو ما يدفع بعض السلفيين للطعن في سلفية الجمعية الشرعية.
3. عدم اشتغال الجماعة بالسياسة، مما جعلها بعيدة عن أية خصومات سياسية أو حزبية. وأهم رموزها حالياً (7)، رئيسها أ.د. محمد مختار المهدي، وهو من علماء الأزهر الشريف.

ثانياً: جمعية أنصار السنة المحمدية

كان الشيخ محمد حامد الفقي (1310-1378هـ/1892-1959)- من أبناء الأزهر الشريف، والمتردد بين علي السيد محمد رشيد رضا، ومن رواد الجمعية الشرعية، لكنه اختلف معهم في بعض مسائل العقيدة، ويذكر أنه تأثر كثيراً بتراث ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، بالإضافة لابن حجر، والشاطبي. أخذ الفقي موقفاً رافضاً لثورة 1919 باعتبار أن الحل ليس في مظاهرات تخرج فيها النساء متبرجات، دون تحرير عقيدة الولاء والبراء لله ولرسوله، وإنما بالرجوع إلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ونزى البدع (8). بدأ في القاهرة الدعوة أثناء دراسته وبعد التخرج، إلى أن أسس جمعية أنصار السنة المحمدية عام 1926، بهدف محاربة الشرك والبدعة في كل صورها، ومواجهة تسلط الصوفيين على المناحي الفكرية والمؤسسات الدينية. سافر الشيخ إلى السعودية، وقضى بها ثلاث سنوات، ثم عاد لتتطلق الجمعية من جديد في الثلاثينيات ويزداد انتشارها، وأصدر مجلة الهدى النبوي، التي شاركه في تحريرها الشيخ المحدث أحمد شاکر، والشيخ محب الدين الخطيب، والشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر.

أصبحت الجمعية فيما بعد أكبر جماعة سلفية منظمة، تملك 200 فرع، وتدير أكثر من ألف مسجد (يتم بناء أحد عشر مسجدًا سنويًا). كما توجد لها امتدادات خارج مصر، غير مرتبطة بها إداريًا، أهمها وأقدمها في السودان، وبعض دول إفريقيا وآسيا، كما تربطها علاقات وثيقة بعلماء السعودية، وجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، ودار البر بالإمارات العربية، وجمعية التربية الإسلامية بالبحرين(9). وأهم أنشطة الجمعية(10)

1. مجلة التوحيد، التي توزع منها مائة ألف نسخة شهريًا.
2. معاهد إعداد الدعاة والداويات لمدة سنتين إلى أربع سنوات (30 معهدًا بالإضافة لمعهدين للتعليم المفتوح لمدة أربع سنوات).
3. مركز تعليم الأفارقة: وهو خاص بتعليم الأفارقة العقيدة الصحيحة والقرآن.
4. مكاتب تحفيظ القرآن: وعددها حوالي 203 على مستوى الجمهورية المصرية.
5. مكتب دعوة الأجانب: ويهتم بتعريف الإسلام للأجانب باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.
6. الأنشطة المسجدية من دروس أسبوعية وخطب الجمعة.... الخ.
7. مشروع كفالة اليتيم، وتستفيد منه اثنتا عشرة ألف أسرة.

تتلخص رسالة الجمعية، التي صاغها مؤسسها(11)، في الدعوة إلى التوحيد المطهر من أرجاس الشرك، وإرشاد الناس إلى أخذ دينهم من نبعيه الصافيين: القرآن والسنة. واتخذت منذ تأسيسها موقفًا متحفظًا تجاه المرأة، حيث دعت إلى "التمسك بالرجولة، لاستمرار القوامة على النساء". ورأت أن "أصل الفساد هو السماح للنساء بارتداء الملاهي والمراقص". وللجمعية موقف واضح من تحكيم الشريعة، وترى "أن الحكم بغير ما أنزل الله هلكة في الدنيا وشقوة في الآخرة... فكل مشروع غيره في أي شأن من شؤون الحياة هو معتد عليه سبحانه، منازع إياه في حقوقه التي ينبغي أن تكون له خالصة... ومن زعم لنفسه حق التشريع فقد أعظم الفرية على الله ونازعه رداء الهيمنة على الخلق. وإن استجاب أحد لهذا المدعي كان متخذًا له ربًا، وكان من المشركين". وبالرغم من هذا الموقف، لا تمارس الجمعية السياسة مطلقًا، وترفض التحزب، وتتخذ موقفًا سلبياً من المشاركة في الانتخابات، وإن لم تحرمها.

ويهيمن على خطاب الجمعية محاربة البدع والتصوف، والابتعاد عن الشأن العام وتجنب توجيه النقد المباشر للنظام الحاكم، في الوقت الذي تقسو كثيرًا على تيارات إسلامية أخرى، خاصة جماعة الإخوان. وتعتبر الجمعية منبرًا لأغلب الدعاة السلفيين المستقلين، ومحضًا لجميع ألوان الطيف السلفي، التربوي الوعظي والحركي والمدخلي (الذي يهيمن على مفاصلها الإدارية نظرًا لولائه للدولة وتصالحه مع جهازها الأمني)، ولعبت دورًا حاسمًا في تراجع نفوذ الصوفيين في مصر والسودان، وساهم علمائها في بناء العديد من المعاهد الشرعية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة لتدريس مناهج العقيدة والحديث بجامعة المملكة(12)

ثالثًا: الدعوة السلفية

بينما تتصاعد وتيرة الحركة الطلابية الإسلامية في الجامعات المصرية أوائل السبعينيات، بدأ في الإسكندرية محمد إسماعيل المقدم، طالب كلية الطب، درسه الأسبوعي بمسجد عمر بن الخطاب بالإبراهيمية، الذي أصبح نواة لتجمع مجموعة صغيرة لا تتجاوز عشرة من الطلبة المتدينين (أبرزهم: أحمد فريد)، المتأثرين بدروسه عن التوحيد والعقيدة. تأثر المقدم بشيوخ جمعية أنصار السنة وشيوخ السعودية أثناء سفره، ورفض وزملاؤه الانضمام مع غيرهم من طلاب الجماعة الإسلامية إلى جماعة الإخوان المسلمين.

ومع نمو نشاط الطلاب الإخوان في الجامعة، قدّم عماد عبدالغفور، الطالب بكلية الطب آنذاك، ورئيس حزب النور حاليًا، اقتراحًا لتطوير العمل السلفي وبدء النشاط داخل الجامعة، عام 1980، فاختارت المجموعة اسم "المدرسة السلفية"، واختير محمد عبدالفتاح (أبو إدريس) مسؤولاً عنها. مع منتصف الثمانينيات، توسع النشاط السلفي في المدينة واعتمد اسم "الدعوة السلفية"، التي سرعان ما شكّلت مجلسًا تنفيذيًا لها، يضم: محمد عبد الفتاح أبو إدريس قديمًا -أي مسؤولاً أولاً، والشيخ ياسر برهامي نائبًا له، وعضوية كل من: الشيخ محمد إسماعيل المقدم، الشيخ أحمد فريد، الشيخ أحمد حطبية، الشيخ سعيد عبدالعظيم، الشيخ علي حاتم. كما شكّلت لجان عمل (المحافظات-اللجنة الاجتماعية-لجنة الزكاة-لجنة الشباب). حظيت الدعوة السلفية عام 1986 بزيارة استثنائية من الشيخ أبي بكر الجزائري، الذي زار كل مقراتها تقريبًا بالإسكندرية، ودعم موقفها في مواجهة الإخوان المسلمين، كما صحب بعضهم أبرز علماء السعودية (الشيخ بن باز-الشيخ بن عثيمين) لعدة أشهر في المملكة، ما أكسبهم ثقة وتمسكًا بمنهجهم. كما اتصلوا بمشايخ أنصار السنة المحمدية المؤسسين، وإن اختلفوا مع الجمعية في بعض الآراء الفقهية.

خلال هذه الفترة تمثل نشاط الدعوة السلفية في إصدار مجلة صوت الدعوة، ومعهد الفرقان لإعداد الدعاة في 1986، ولجان الزكاة والنشاط الاجتماعي، والعمل الدعوي بالمساجد، إلى أن تم حل كل هذه اللجان والمجلس التنفيذي نفسه في 1994، على خلفية توقيف قديم المدرسة الشيخ محمد عبد الفتاح، وتسلمت وزارة الأوقاف معهد الفرقان، ومُنع من بعدها

مشايخ الدعوة من إلقاء الدروس والمحاضرات، أو حتى السفر خارج الإسكندرية(13). استمر النشاط داخل الجامعة حتى عام 2002، ثم توقف لأسباب أمنية أيضاً بفعل اعتقال ياسر برهامي وغيره من شيوخ الدعوة لمدة عام(14).

رفضت الدعوة السلفية الديمقراطية واعتبرتها كفرًا، واعتبرت من يقبلها يضحي بعقيدة التوحيد، لأنها قد تأتي برئيس ملحد أو كافر، وتعرض تطبيق الشريعة على الخيار الشعبي. ولكنها لم ترفض المشاركة السياسية والانتخابات من حيث المبدأ، وتعلل ابتعادها عن المشاركة السياسية إلى ما يسميه مُنظِّرها الأول الشيخ ياسر برهامي: "موازن القوى المنحرفة التي لا تعرف معروفًا ولا تنكر منكرًا، وتفرض على المشاركين التنازل عن عقائد ومبادئ لا يرضى أحد من أهل السنة بالتضحية بها". لذا اختارت الدعوة السلفية الابتعاد عن المشاركة حتى تتغير موازين القوى التي لا تتغير إلا بالإيمان والتربية.(15)

رابعًا: الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)

أسسها الشيخ رضا الصمدي، أحد تلامذة الدعوة السلفية، في 2005. يُعرّف الصمدي (حفص) باعتبارها "حركة إصلاحية تعتمد المنهج السلفي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل المجالات -السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها- وتستند في خطابها إلى القرآن والسنة والتجربة الحضارية الإسلامية التي قادها سلف الأمة الصالح، وهي تجربة لم تتكرر، وتنتظر من ينهض بالمسلمين على أسسها ليعتث تلك الحضارة ويتسلم المسلمون قيادة العالم من جديد"(16). ظهرت حفص بشكل فاعل في مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2010 بمسجد الفتح بالقاهرة في قضية ما عُرف بالمسلمات الجدد اللاتي أُشيع أن الكنيسة تحتجزهن.(17)

وقد وُجّهت نشاطات الحركة السلفية من أجل الإصلاح برفض من شيوخ الدعوة السلفية كونها ستؤدي لتسييس الدعوة السلفية التي ترى التركيز على التربية العقيدة الصحيحة، بينما دعا الصمدي إلى "إيجاد صوت يعبر عن المنهج السلفي في الإصلاح والتغيير، وترشيد الممارسة السياسية بكل فئاتها ومستوياتها لتتوافق مع الشريعة، وتذكير الأمة بالثوابت التي يجب استحضارها في كل مشروع إصلاح، وتكوين مرجعية قيادية للتيار السلفي"(18). لا يلحظ المتابع إسهامًا سياسيًا للحركة قبل الثورة بشكل واضح.

خامسًا: المشايخ والعلماء

تتميز الحالة السلفية في عمومها بتأثير المشايخ الكبير على تلامذتهم وأنصارهم. وليس من الدقة أن يُنسب المشايخ في عمومهم إلى الجمعيات والجماعات السلفية التقليدية؛ على الرغم من حالة التداخل بين مجال عمل المشايخ ومساحة نشاطهم، وبين تلك الجمعيات والجماعات.

1) مشايخ الوعظ والدعوة

في مقدمتهم الشيخ محمد حسان، الشيخ حجازي محمد يوسف الشهير بـ (أبي اسحق الحويني)، الشيخ محمد حسين يعقوب، والشيخ مصطفى العدوي. تربطهم صلات جيدة بالدعوة السلفية وجمعية أنصار السنة، وتعتبر مساجد ومقرات الجمعية المنبر الأول لهم، لكنهم غير مقيدين بأطر الجمعية الإدارية، أو ملزمين بمرجعية الدعوة السلفية(19). ويجمعهم التأثير بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني (1914-1999م)، وعلماء المملكة العربية السعودية: الشيخ عبد العزيز بن باز (1912-1999)، والشيخ محمد بن صالح العثيمين (1929-2001)، والشيخ عبدالله بن جبرين (1933-2009)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي (1905-1974).(20)

يُعتبر هؤلاء المشايخ العصب الحقيقي للتيار السلفي المصري -ربما باستثناء جمهور السلفيين بالإسكندرية المرتبط أكثر بالدعوة السلفية- فحضورهم الفضائي منذ عدة سنوات (21)، وانتظام دروسهم وتنقلهم بين المحافظات دون مضايقات أمنية، جمّع حولهم مئات الآلاف من (التلامذة) و(الأتباع) والمتعاطفين بشكل عام مع خطابهم الوعظي الذي يتجنب الخوض في مسائل السياسة ويركز على العقيدة، وتصفية النفس وتزكيتها.

وتتسع الساحة السلفية لبعض المجموعات (المحلية) في محافظات بعينها، تتبع علماء ومشايخ وإن كانت أقل عددًا مقارنة بجمهور الرموز الشهيرة. في القاهرة مثلاً، يوجد الدكتور أسامة عبدالعظيم الأستاذ بجامعة الأزهر، وفي الغربية سامح منير وهشام منير وسامح قنديل(22)، وإن كانت مجموعة الغربية أكثر قربًا من الدعوة السلفية.

2) السلفية الحركية

يبرز تيار آخر من المشايخ يقف على نفس الأرضية من حيث المنطلقات والمنهج، إلا أنه أكثر صراحة في نقد الحكام الذين لا يحكمون بالشريعة، ويتخذ مواقف أكثر وضوحًا وأقل دبلوماسية فيما يخص قضايا الجهاد. يُطلق على هذا التيار (السلفية الحركية)، ويتركز في القاهرة، التي تضم أبرز رموزه: الشيخ محمد عبد المقصود، الشيخ فوزي السعيد، الشيخ نشأت أحمد، ود. سيد العربي. وفي البحيرة، د. هشام العقدة.

وقد تعرض هذا التيار للتضييق الأمني بل والاعتقال والمحاكمة في قضايا مختلفة ترتبط بفتاوى تحت على مساندة المجاهدين في فلسطين بالمال والنفس، بالإضافة لتبرير أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. كما أن رموز هذا التيار يجاهرون بتكفير الحاكم الذي لا يحكم بشريعة الله.

3) السلفية الجامية المدخلية

لا تخلو الحالة السلفية المصرية من امتداد للسلفية الجامية (نسبة إلى محمد أمان الجامي 1927-1996) أو المدخلية (نسبة إلى ربيع بن هادي المدخلي المولود في 1932)، والتي تكونت من مجموعة من أهل الحديث في المملكة العربية السعودية بمساعدة من نظام الحكم لتواجه رفض بعض العلماء ورموز تيار الصحوة (سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر) الاستعانة بقوات أجنبية في حرب الخليج، ومعارضتهم لموقف المملكة ومؤسساتها الدينية الرسمية بالإضافة لإصرارهم على إجراء إصلاحات حقيقية (23). يمثل التيار المدخلي المصري الشيخ محمود عامر رئيس جمعية أنصار السنة في دمنهور (قبل أن يتم استبعاده لمواقفه المثيرة للجدل بعد الثورة)، والشيخ محمد سعيد رسلان الداعية السلفي الشهير بأشمون- محافظة المنوفية، والشيخ أسامة القوصي بالقاهرة.

وكما دافع الجاميون في المملكة عن الأسرة الحاكمة بشراسة، لم تسلم جماعة أو جمعية سلفية أو إسلامية عموماً من نقد شديد موجه من رموز السلفية المدخلية في مصر؛ فالمدخلية ترفض العمل الجماعي المنظم جملة وتفصيلاً، ويؤمنون بطاعة الحاكم ولو كان فاسقاً ظالمًا لا يطبق الشريعة، لذا اعتبروا الدعوة السلفية (خارج) وأهل بدع وأهواء، كما شنوا هجوماً ونقداً لاذعاً لرموز إسلامية (سيد قطب-الشيخ يوسف القرضاوي-الشيخ محمد الغزالي)، بالإضافة لحرب ضارية على جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ والدعوة (24).

وإذا كان الشيخ محمود عامر تشدد كثيراً في مواقفه السياسية (مبايعته لمبارك أميراً للمؤمنين-فتواه بضرورة قتل د. محمد البرادعي إذا استمر في تحريضه ضد النظام (25).. الخ)، فإن الشيخ أسامة القوصي مثل استثناءً في بعض مواقفه الفقهية التي تجيز الموسيقى، ومصافحة النساء، وتولي مسيحي رئاسة الجمهورية، وهو ما جعله محل نقد لاذع حتى من بعض تلامذته المشرفين على موقعه الشخصي (26)، كما أنه فجر مفاجأة أخرى عندما ظهر في افتتاح مهرجان المركز الكاثوليكي المصري للسينما في دورته الستين (مايو/أيار 2012)، وتناقلت الصحف صورته بصحبة نجومات السينما! (27) ولا يرفض بعض رموز هذا التيار عقد صلات مع الأجهزة الأمنية. فلا يجد الشيخ محمود عامر ما يعيب في ذلك، وإن كان لا يعترف صراحة بوجود مثل هذه الصلة (28).

لا يمكن حصر المنهج المدخلي في هؤلاء المشايخ فقط، خاصة مع محدودية شعبيتهم، فخطاب المداخلات قائم على نزع شرعية (المنهج السلفي) عن الخصوم، والطعن في (طلبهم للعلم وتحصيلهم للحديث)، بالإضافة لنعته خصومهم بـ (القطبيين) وتوزيع الدولة منهم واستعدادها عليهم. هذا النهج يتمثل في العديد من مشايخ جمعية أنصار السنة تحديداً، وبعض ممارسات لشيوخ من الدعوة السلفية بالإسكندرية، وهو ما أثار تساؤلات وشبهات كثيرة حول مدى استغلالهم من قبل الجهات الأمنية في مصر لمحاربة مجموعات سلفية أخرى، أو جماعة الإخوان المسلمين.

ميدان التحرير: لحظة الحقيقة وارتباك المواقف

بالرغم من الحراك السياسي المصري في السنوات العشر الأخيرة، وتقدم الإخوان المسلمين كقوة إسلامية صفوف المعارضة، إلا أن التيار السلفي بشكل عام غاب عن هذا المشهد، مع امتلاكه أدوات تعبئة فضائية وانتشار في أغلب المحافظات، واكتفت رموزه بمواعظ عامة -رداً على سؤال أو تعليقاً على موقف- تُختتم غالباً بالدعاء بالصلاح لولاة الأمر وأن يهديهم الله لتطبيق الشريعة وأن يجنب البلاد الفتن. اعتبرت الدعوة السلفية أن واجب الوقت هو "التصفية والترقية"، وليس الجلوس في مقاعد المعارضة، وأن الانشغال بتفاصيل السياسة نوع من "أحاديث السمر"، التي يُقطع بها العمر دون فائدة. لذا، فإن الخطاب السلفي كان يُعنى بالتأصيل العلمي العقدي، أي البعد الأيديولوجي، لا العمل السياسي. كذلك تمسكت الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة المحمدية بموقفهما التقليدي (رفض الخوض في أمور السياسة للأولى، وتأييد المواقف الرسمية مع الهجوم على المعارضين الإسلاميين للثانية).

مع انتشار دعوة للتظاهر يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011، في أعقاب سقوط نظام بن علي في تونس، سُئل الشيخ ياسر برهامي عن حكم المشاركة في هذه التظاهرة؛ وقد نُشر الرد على موقع صوت السلف الذي يشرف عليه بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2011، مؤكداً موقف الدعوة الراض لهذه المظاهرات، تمسكاً بالدين، وتغليبا للمصلحة، وتجنباً للفتنة؛ كما أكد إجماع العلماء على هذا الرأي، مع عدم الرضا عن أي مظلمة أصابت الناس خاصة بتغييب شرع الله (29). وقد تمسكت الدعوة بموقفها الراض يوم "جمعة الغضب"، ونشر الشيخ برهامي خطبة جمعة مقترحة ليوم الجمعة 28 يناير/كانون الثاني 2011، أكدت على أن الإصلاح المطلوب هو "إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين"، ووضعت خطوطاً عامة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من منطلق أخلاقي وعظي عام لا يمس الشأن العام، وحذرت من التدمير والفوضى. (30)

تغير موقف الدعوة السلفية مع تتابع الأحداث، فبيانها الأول الصادر يوم السبت 29 يناير/كانون الثاني 2011 استنكر التخريب والاعتداء على الممتلكات وأكد على حرمة الأموال، وهو ما تكرر في بيانها الثاني، 30 يناير/كانون الثاني 2011، مع الدعوة لحماية الطرقات والتعاون مع قوات الجيش. تحدث بيانها الثالث مساء الاثنين 1 فبراير/شباط 2011 لأول مرة عن إصلاحات مطلوبة لعلاج الموقف، وفترة انتقالية تعقبها انتخابات جديدة لاختيار الأكفأ، والتأكيد على الهوية الإسلامية والإشادة بالتعاون مع الأقباط لحماية الكنائس، والدعوة للعفو والصفح عن المخطئين في الأحداث.(31)

واللافت أن المؤتمر السلفي الذي عُقد بالإسكندرية يوم الثلاثاء 8 فبراير/شباط 2011، بهدف توضيح موقف الدعوة من الأحداث، وحضره عشرات الآلاف، أكد على مطالب واضحة تتعلق بهوية الدولة والتحذير من المساس بالمادة الثانية من الدستور وإنهاء حالة الطوارئ وإصلاح المؤسسة الأمنية، كل ذلك دون التطرق لفعاليات الثورة، وتجنب الدعوة للمشاركة فيها ومساندتها، حتى إن الشيخ محمد المقدم عندما امتدح شباب الثورة خلال كلمته، وفهم من ذلك ترحيبه بموقفهم، أصدر الشيخ ياسر برهامي مُنظَر الدعوة ورجلها القوي، بياناً يوضح أن موقف الشيخ المقدم يقف عند امتداح الشباب دون الدعوة للاشتراك في التظاهرات، وأن المقدم قال: "لا يمكن أن نوقع لشباب الإنترنت في التظاهرات على بياض، فليس من حقهم تقرير مصير الأمة بل هم جزء منها".(32)

أما المشايخ فقد تذبذب موقفهم بين الصمت التام، والدعوة لتهدئة الأوضاع وتجنب الفتن، وأحياناً الهجوم على المتظاهرين ثم التراجع، ولم تظهر مواقف واضحة من تبني الثورة إلا في الأيام الخيرة وعقب تنحي مبارك، يُستثنى من ذلك رموز السلفية القاهرية -محمد عبد المقصود، الشيخ نشأت أحمد، الشيخ فوزي السعيد- الذين شاركوا في الميدان بالفعل، والشيخ محمد حسان الذي حسم أمره بعد اضطراب موقفه أيام الثورة الأولى، ونزل للميدان داعياً مبارك للتنحي.

ويظهر موقف الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)، كموقف سلفي استثنائي، حيث دعت في بيانها يوم الثلاثاء 18 يناير/كانون الثاني 2011 إلى المشاركة في مظاهرات 25 يناير/كانون الثاني، إنكاراً لأعمال النظام الحاكم (عدم تحكيم الشريعة-الاستهانة بحقوق الإنسان-نهب المال العام)، ولم تر ما يمنع مشاركة (العلمانيين) في المظاهرات، لأن ذلك لا يعني إقرارهم على "آثامهم وأخطائهم". كما دعا البيان علماء الأمة أن يؤيدوا هذه المظاهرات ليشاركوا في الإنكار على النظام الحاكم (33). ومع تداعي الأحداث، مروراً بجمعة الغضب، وما تبعها حتى تنحي مبارك، أكدت حركة (حفص) موقفها في بيانات متتالية، حيث اعتبرت في بيانها الصادر ليلة جمعة الغضب أن المشاركة في مظاهرات الجمعة 28 يناير/كانون الثاني 2011 "باتت ضرورة شرعية وواجباً وقتياً"(34)، وتتابعت البيانات يوم 29 يناير/كانون الثاني 2012، و1 فبراير/شباط 2011، لتؤكد ضرورة خلع مبارك وترفض استمرار حكمه.(35)

مخاض خريطة ما بعد الثورة

أدرك السلفيون عمق التغيير الذي يطراً على الواقع المصري -والعربي- ولم يترددوا في تجاوز عزلة الماضي، والدخول كطرف فاعل بطريقة تتسم بقدر من الحماسة أقرب إلى الاندفاع، اتخذت في بدايتها مظلة الحفاظ على الهوية الإسلامية ومرجعية الشريعة. يتجلى هذا التحول في ظهور جبهات وكيانات وأحزاب سلفية يمكن استعراضها كما يلي:

أولاً: الحركات الشبابية وتجمعات العلماء

لم يرغب العلماء عن مشهد التحولات، كما أن الشباب الذي فوجئ بحدث الثورة، فانتزعه من حلقات العلم، أخذ يختبر أنماطاً تغييرية لم يعتدها، وكثيراً ما رفضها، قرر الحضور بقوة في الواقع الجديد.

1) الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح

تنبت مجموعة مستقلة من سلفيي البحيرة (مجموعة هشام العقدة) مبادرة تهدف إلى تجميع الهيئات الإسلامية الكبرى، ومشايخ الدعوة في إطار جامع يوحد (أهل الحل والعقد)، باعتباره مطلباً شرعياً يفرضه الواقع وتحدياته. وكان د. هشام العقدة قد ارتبط بالتيار الصحوي في المملكة العربية السعودية، خاصة الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة والشيخ ناصر العمر. وشارك العقدة في مجلة البيان الشهيرة، التي كانت تصدر في لندن، قبل أن يتم نقل مقرها للسعودية بعد أن خُفّف الضغط عن رموز الصحويين بالمملكة. ولأن العقدة فيما يبدو لا يرحب بالظهور إعلامياً، تصدر ملف الهيئة الشرعية رفيقه الشيخ محمد يسري إبراهيم (وهو أكاديمي جمع بين الدكتوراه في الهندسة والدكتوراه في الشريعة الإسلامية، يعمل نائباً لرئيس الجامعة الأميركية المفتوحة، ووكيل جامعة المدينة العالمية).

تضم الهيئة علماء أزهريين، ورموز التيار السلفي بأطيافه المتنوعة، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان خيرت الشاطر، ولكن تظل الغلبة للتيار السلفي. ترأس الهيئة عند إعلان تأسيسها مفتي الجمهورية الأسبق الشيخ نصر فريد واصل الذي يحظى باحترام غالبية التيارات الإسلامية، إلا أنه استقال (36) من الهيئة ليرأسها نائبه الشيخ علي السالوس(37). واختير كل من المشايخ محمد طلعت عفيفي(38)، محمد عبدالمقصود، محمد حسان نواباً له. ويشغل د. محمد يسري منصب أمينها العام منذ تأسيسها.(39)

تواجه الهيئة الشرعية تناقضات ولدت معها، فقراراتها غير ملزمة للجهات الممثلة بها، كما أن الرموز المستقلة هم أعضاء في هيئات أخرى أكثر إلزاماً لهم (محمد حسان، محمد حسين يعقوب، أعضاء بمجلس شورى العلماء)، وهو ما يُفقد الهيئة هدفها الرئيسي المتمثل في توحيد موقف الإسلاميين. ظهر هذا جلياً في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، حيث لم يلزم قرارها الدعوة السلفية، ولا حتى أعضاء مستقلين مثل حازم أبي إسماعيل، فضلاً عن تبنّي الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب لموقف مجلس شورى العلماء. وأصبحت الهيئة ساحة مواجهة بين نفوذ جماعة الإخوان والدعوة السلفية. فعلى الرغم من محدودية تمثيل رموز الإخوان، إلا أن مجلس الأمناء يضم أعضاء معروفين بقرّبهم من الإخوان (الشيخ محمد عبدالمقصود-الشيخ صفوت حجازي-الشيخ عبد الستار سعيد، عضو مكتب الإرشاد المستقل منذ الثمانينيات)، بالإضافة للدكتور محمد يسري نفسه.(40)

2) مجلس شورى العلماء

صدر البيان الأول لمجلس شورى العلماء في 10 مارس/أذار 2011، يدعو إلى الموافقة على التعديلات الدستورية، ويرحب بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، مع عدم ترشح العلماء والدعاة، وانتخاب الرئيس الأكثر تبنياً للشريعة، محذراً من المساس بالمادة الثانية للدستور (41). وُقِعَ البيان برئاسة د. عبدالله شاکر رئيس جمعية أنصار السنة، وعضوية رئيسها السابق د. جمال المراكبي، وأشهر الرموز السلفية (محمد حسان-أبو إسحق الحويني-محمد يعقوب-مصطفى العدوي-أبو بكر الحنبلي-ووحيد بالي)، بالإضافة لنانب رئيس الدعوة السلفية الشيخ سعيد عبد العظيم.

يمثل هذا المجلس أهمية كبرى في توجيه التيار السلفي، فبالرغم من غياب رموز السلفية القاهرية (الشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ نشأت، والشيخ فوزي السعيد)، والتمثيل الشرفي للدعوة السلفية، إلا أن الهيئة تعبر عن أكبر التنظيمات الاجتماعية السلفية في مصر (جمعية أنصار السنة)، كما أنها تضم الآباء الحقيقيين للجمهور السلفي (المشايخ)، وهو ما ظهر جلياً عند تأييد مجلس شورى العلماء للشيخ حازم صلاح كمرشح للرئاسة، وهو موقف بعض مشايخ القاهرة أيضاً؛ فظهر الشيخ حازم باعتباره مرشحاً رسمياً للتيار السلفي، وتفاعل آلاف الشباب السلفي معه في مختلف المحافظات بحماس كبير، بالرغم من تحفظ الدعوة السلفية.

3) الجبهة السلفية

بينما ابتعد مشايخ ورموز الدعوة السلفية عن الميدان، شارك مئات الشباب السلفي في الثورة من أيامها الأولى (خاصة جمعة الغضب). عانى هؤلاء الشباب -الذين كانت نواتهم بمدينة المنصورة- لعشر سنوات مضت من تضيق أممي شديد، وحصار من بعض المشايخ التقليديين الذين طعنوا فيهم وفي سلفيتهم لأنهم لا يتبعونهم. تُعرّف الجبهة السلفية نفسها باعتبارها "رابطة تضم عدة رموز إسلامية وسلفية مستقلة؛ كما تضم عدة كتلتات دعوية من نفس الاتجاه ينتمون إلى محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية". لا يجمع أعضاء الجبهة غير الإيمان بأهدافها، فلا توجد إمارة أو بيعة، ولا تعتبر الجبهة نفسها حزباً سياسياً، ولا تشترط على منتسبيها -غالبيتهم من الشباب- تبني كل خياراتها السياسية(42). تتمتع الجبهة باستقلالية واضحة عن نفوذ المشايخ التقليدي، وظهر ذلك واضحاً في خياراتها السياسية و(الثورية)، وإن كان خطابها الرسمي يقدّر المشايخ، خاصة ما يُعرّف بالسلفية الحركية.(43)

تهتم الجبهة -وفقاً لأهدافها المعلنة- بالساحة السلفية نفسها، حيث تعتبرها ميدان عملها الأساسي، ولا يشغلها فيما يبدو غير مسألة تطبيق الشريعة، واستكمال مسيرة الثورة، وتقديم خطاب سلفي تجديدي، وتقويم مسيرة الإسلاميين من خلال "خلخلة بعض الرؤى غير المنضبطة التي تكرست في المرحلة السابقة"(44). ويوجد أبرز رموز الجبهة السلفية في المنصورة، د. خالد سعيد، الشيخ أشرف عبد المنعم (45)، د. سعيد فياض، إضافة إلى د. محمد جلال القصاص في محافظة الغربية. من خلال الثورة والميدان، تم التنسيق بين مجموعات الشباب، ومحاولة التبلور في صورة أكثر تنظيمًا، حتى أصبح للجبهة تواجد في اثنتي عشرة محافظة -تمثل مدينة المنصورة مركز ثقلها، تليها محافظات كفر الشيخ، الغربية، والجيزة.(46)

ثانياً: الأحزاب السياسية

لسنوات طويلة تبنى مجمل التيار السلفي المصري موقفاً رافضاً للتحزب، أو متحفظاً عليه(47)؛ فالكيانات التقليدية الرسمية ترفض العمل السياسي ابتداءً، وخاصة العمل السري، وتعتبر التحزب عصبية مذمومة، إلا بضوابط أهمها أن يكون التحزب قائماً على منهج السلف وعتيدة أهل السنة والجماعة. تغيرت الظروف بسقوط نظام الحكم، وتغيرت معطيات الواقع، مما أوجد مبرراً لتجاوز هذه الآراء، وأعلن مشايخ السلفيين ترحيبهم بتكوين أحزاب تدافع عن الشريعة من خلال المشاركة في المجالس التشريعية.(48)

1) حزب النور

حسنت الدعوة السلفية موقفها ودعت أبناءها إلى تأسيس حزب النور، كأول حزب سلفي بعد الثورة (تم ترخيصه رسمياً يوم 8 يونيو/حزيران 2011)، وثاني أكبر الأحزاب الممثلة في البرلمان فيما بعد (105 مقعداً). اعتمد تكوينه على الشباب

السلفي ومشايخ محليين معروفين في مدنهم، ولا يقف أنصاره عند حدود تيار الدعوة السلفية (غير المنتشر في كل المحافظات) ومشايخها، بل استقطب جمهوراً تشكّل عبر عقود في مساجد أنصار السنة، وتحلّق حول رموز السلفية الكبار (حسان ويعقوب والحويني.... إلخ)، بل واستقطب شباباً من تلامذة القاهريين (فوزي السعيد تحديداً)، وهو ما جعله أكبر الأحزاب السلفية وأوسعها انتشاراً. ترأس الحزب د. عماد عبدالغفور، أحد مؤسسي الدعوة السلفية منذ الثمانينيات، ويُعد من أكثر قادتها حماساً للعمل السياسي الحزبي.

(2) حزب الإصلاح والنهضة

في 17 يوليو/تموز 2011، قبلت لجنة شؤون الأحزاب تأسيس حزب "الإصلاح والنهضة"، الذي لا يُعتبر حزباً سلفياً تقليدياً، بل رافداً لمشروع الإصلاح الاجتماعي (49)، الذي بدأ نشاطه في الإسكندرية عام 1997 على يد هشام مصطفى عبد العزيز، الذي أصبح رئيساً للحزب (في الأربعينيات من عمره، نشأ في المملكة العربية السعودية وتأثر بعلمائها، درس في كلية العلوم جامعة عين شمس، ثم اتجه إلى الدراسات الشرعية والإدارية، ويُعد الآن رسالة الماجستير في الشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر، وماجستير في إدارة الأعمال). لا يضم الحزب رموزاً سلفية معروفة، ولم يحظ بشهرة رغم تأسيسه المبكر نسبياً، وانضم للتحالف الديمقراطي الذي أسسه حزب الحرية والعدالة، لكنه غير ممثل في البرلمان.

(3) حزب الأصالة

لم يرغب الشيخ محمد عبدالمقصود الرمز السلفي القاهري عن المشهد الجديد. بدأ مع مجموعة من تلامذته مشروعاً لحزب سلفي (حزب الفضيلة وقتها)، وتقدم اللواء عادل عبد المقصود -شقيق الشيخ- لرئاسته. وبعد مضي ثلاثة أشهر، أعلن اللواء عادل عبدالمقصود في 11 يوليو/تموز 2011 انسحابه من مشروع الفضيلة مع العديد من المؤسسين، والبدء في تأسيس حزب الأصالة، مؤكداً على دعم الشيخ محمد عبدالمقصود وغيره من مشايخ التيار السلفي لهذه الخطوة، بعد أن تبين لهم "مؤامرة" تستهدف "تحويل مبادئ الحزب إلى أفكار متشددة تضر بالصالح العام والعمل الإسلامي". أعلن المحامي ممدوح اسماعيل أن حزب النهضة تحت التأسيس سينضم لحزب الأصالة، وتم إشهار الحزب بتاريخ 28 أغسطس/آب 2011، برئاسة اللواء عادل عفيفي، واختير ممدوح اسماعيل نائباً له.

تحالف حزب الأصالة مع حزب النور في الانتخابات البرلمانية، واستطاع حصد خمسة مقاعد، تراجعت لثلاثة مقاعد مع استقالة ممدوح اسماعيل من الحزب، على خلفية خلاف لم تتضح تفاصيله، والنائب علي ونيس المنضم إلى حزب النور.

(4) حزب البناء والتنمية

بينما كان طلاب التيار السلفي يتجنبون السياسة، ويبحثون عن العلم في المملكة العربية السعودية، كان هناك تيار آخر، أغلبه في صعيد مصر، احتفظ بسمى الجماعة الإسلامية ووجد مرجعيات أخرى (كتابات سيد قطب-عمر عبدالرحمن)، خاض ضد الدولة والمجتمع مواجهة فكرية وصراعاً مسلحاً، خلف مرارات طويلة انتهت بمراجعات فكرية أواخر التسعينيات، بعد حسم الدولة للمواجهة بأدواتها الأمنية القمعية (50). تختلف تجربة هؤلاء كثيراً عن تجربة التيار السلفي؛ لكن حزب البناء والتنمية الذي أسسه قادة الجماعة الإسلامية (51)، في 29 أغسطس/آب 2011، اختار التحالف مع حزب النور، ربما لأن صيغة التحالف "الإسلامي" أكثر قبولاً من تحالف يضم أحزاباً ليبرالية ويسارية وقومية، خاصة وأن الجماعة الإسلامية لم تألف التحالفات السياسية بسبب طبيعة مسيرتها وخياراتها السابقة.

أظهرت نتائج انتخابات مجلس الشعب حضوراً قوياً للحزب في الصعيد، حيث حسم عدداً من المقاعد الفردية التي اعتاد الإخوان الهيمنة عليها حتى في معقل حزب النور، لتبلغ كتلة الحزب في البرلمان 13 نائباً، بينهم عشرة على المقاعد الفردية، جميعهم في محافظات الصعيد (سوهاج، أسيوط، قنا، المنيا، أسوان)، باستثناء نائب عن السويس.

(5) حزب الفضيلة

بعد الانشقاق الكبير بخروج اللواء عادل عبد المقصود، وسحب الشيخ محمد عبدالمقصود دعمه لحزب الفضيلة، تطلّب الأمر حوالي ثلاثة أشهر أخرى حتى أسس الحزب في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2011، ثم أعلن أنه لن يشارك في الانتخابات لضيق الوقت. يضم المكتب السياسي للحزب م. محمود فتحي، والدكتور محمد عبده إمام أستاذ القانون بجامعة الأزهر، ود. خالد سعيد (المتحدث باسم الجبهة السلفية)، والناشط حسام أبو البخاري.

(6) حزب الإصلاح (تحت التأسيس)

يعتبر ممثلاً لتيار السلفية القريب من مشايخ الصحوة في السعودية، يرأس الحزب د. عطية عدلان -نائب الحزب الوحيد في برلمان الثورة- ويبرز سلفيو البحيرة كقادة للحزب (هشام برغش نائب رئيس الحزب-خالد منصور متحدثاً رسمياً-هشام العقدة عضو الهيئة العليا). شارك الحزب في تحالف الحرية والعدالة الانتخابي، وفاز بمقعد وحيد في محافظة المنوفية.

الخلاصة

تبلور التيار السلفي المصري في سياق البحث عن إجابة سؤال النهضة الكبير: "لماذا تأخرنا ولماذا تقدم غيرنا؟" وبالرغم من وجود مدرسة سلفية إصلاحية سابقة عليه، إلا أنه في مجمله- خاصم نزعتها العقلانية التجديدية (52)؛ فاختار مدرسة أخرى أكثر تقليدية ونصوصية (53)، انتزعها من سياق تاريخي واجتماعي مختلف عن واقع مصر السياسي والاجتماعي؛ كما أنه لم يستطع تجاوز علاقتها المعقدة المتماهية مع ولاية الأمر ونظام الحكم؛ ما جعل حضوره حصرًا على المجال الدعوي والاجتماعي، وغاب -مع استثناءات محدودة- عن مشاركة الحركة الوطنية المصرية، سواء في سعيها للتححرر والاستقلال، أو في نضالها من أجل الحرية والكرامة الإنسانية.

حصّن التيار السلفي مواقفه بسياج شرعي من الفتاوى، ونظّر كثيرًا لخياراته السياسية قبل الثورة، بل وكثيرًا ما هاجمت كياناته الأساسية (أنصار السنة-الدعوة السلفية) ورموز بارزة فيه الممارسة السياسية للإسلاميين من حيث المبدأ، ومن حيث المواقف، ما جعلها في تمامه مع موقف الدولة الرسمي من المعارضة السياسية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص (سواء من الإخوان أو رموز سلفية أخرى). كما لعبت حسابات موازين القوى و"تجنّب الفتنة والصدام"، وأهمية التربية الإيمانية وسبقها، دورًا حاسمًا تبريريًا لخيارات السلفيين السياسية. ولكن، وبالرغم من ذلك، أظهر التيار السلفي الرسمي (أنصار السنة)، والسكندري (الدعوة السلفية)، براغماتية مدهشة عقب ثورة يناير/كانون الثاني؛ فالمقولات التبريرية والفتاوى الشرعية، التي حصّنت خيارات ما قبل الثورة، وُطّفت هي ذاتها لإنتاج تحولات ما بعد الثورة! "موازين القوى" تغيرت، و"تجنّب الصدام" لم يعد خيارًا لأن الفرصة قد وابت لتواجد التيار السلفي في المشهد، والمجالس التشريعية أصبحت وسيلة الحفاظ على الشريعة، فضلًا عن الإقرار في برامج الأحزاب السلفية مجتمعة بمبادئ طالما رفضوها (الديمقراطية-المواطنة ... إلخ). وقد تمت هذه التحولات دون أية مراجعة حقيقية لإرث الماضي، ولم توضع في سياق اجتهاد جديد، بل رُوّج لها باعتبارها برهانًا على سلامة وصواب الاجتهاد القديم.(54)

لا يجمع السلفيين تنظيم عميق مثل الإخوان، بل تجمعهم سلطة الفتوى، وقوة الدليل الشرعي، وهو ما يتسبب في إرباك حقيقي لشباب السلفيين في تعاطيهم مع الشأن السياسي؛ فمن غير المقبول أن تُنقَض فتوى بقرار سياسي، ولا يمكن أن يُدحض دليل شرعي بمواعمات سياسية. كما أن الخيارات السياسية لا يمكن التوحد خلفها، كالفتاوى الشرعية. ومع خوض غمار ممارسة سياسية لا مجال فيها لليقين، يفقد التيار السلفي تكتله الذي ميزه في انتخابات مجلس الشعب؛ فحزب النور الذي اعتمد على رصيد شيوخ السلفية وعلى خطاب الهوية، وحصد منفردًا ثمار سنوات طويلة راكمت عمل أطراف التيار السلفي المتنوعة، وجد نفسه مضطرًا لاتخاذ قرار سياسي دون غطاء واضح من المشايخ، ودون إجماع حقيقي داخل الشارع السلفي، من هنا يمكن النظر لنتائج انتخابات الرئاسة ليس باعتبارها تراجعًا لشعبية حزب النور، وإنما إظهارًا لكتلته الصلبة المرتبطة بالدعوة السلفية بشكل أساسي، فالدعوة السلفية وجدت نفسها عاجزة عن توحيد الموقف السلفي خلف د. عبد المنعم أبو الفتوح.(55)

ما زالت الحالة السلفية المصرية حبلًا بتحويلات جديدة؛ فالخطاب الفضايف، والنزعة البراغماتية التي تفرض على الخطاب المثالي ضرورات الواقع، بالإضافة لحدائث الممارسة السياسية بما يعني ذلك من عدم حسم الخيارات السياسية الاستراتيجية بعد، كل ذلك يجعلنا في انتظار مزيد من إعادة التموضع في الخارطة السلفية من خلال تحالفات، ومزيد من التمايزات، وربما الانشقاقات. يراهن التيار السلفي على تماسك قواه واصطفاف أتباعه خلف سرديّة الشريعة والهوية، لكن الممارسة السياسية اليومية والاختيار بين بدائل إجرائية وتكتيكية في واقع قلق غير مستقر، كما في الشأن المصري الراهن، سيجعل الأحزاب السلفية مضطرة للاصطفاف حول أجنداث سياسية بعيدة عن فضاء الهوية (الطوباوي)، وبعيدة عن سلطة المشايخ، وسلطان الفتوى والدليل.

لا يبدو أن الانتخابات البرلمانية القادمة خلال النصف الثاني من هذا العام 2012 -قد تكون خلال أشهر قليلة- ستحقق النتائج السابقة بالنسبة للأحزاب السلفية (وبالنسبة للإسلاميين عمومًا)، التي اعتمدت بشكل أساسي على رصيد العمل الخيري والدعوي، وعلى شرعية المشايخ وشعبيتهم. إلا أنه مع ارتباك أداء البرلمان، ومواقف وضعت تساؤلات حول مدى استيعاب نواب الأحزاب السلفية لأولويات المرحلة الحساسة، كما وضعت السلوك الأخلاقي لبعضهم محل تساؤل،

بالإضافة للحملات المستمرة والمنظمة من وسائل إعلام لم ترحب بالأغلبية الإسلامية حتى الآن، كل ذلك سيجعل الانتخابات القادمة معادلة رياضية من متغيرات متعددة تتجاوز حسابات رصيد دعوي يبدو أنه لم يعد كافيًا لإرضاء قطاعات واسعة من الناخبين. إن تعاطي التيار السلفي مع المؤسسة العسكرية يمثل تحديًا إضافيًا؛ فكثير من المواقف تؤشر على بقاء توازنات الماضي، واستمرار هيمنة مبدأ (موازين القوى) -الذي رُوّج له الشيخ ياسر برهامي- على وعي الممارسة السياسية للدعوة السلفية وحزب النور، وهو ما يشكّل تحديًا يتعلّق بقدرة شيوخ السلفيين على إقناع الشباب والقواعد بقرارات ومواقف مهادنة في لحظة ثورية، كما يضع تساؤلات حول مستقبل العلاقة بين حزب النور والسلطة القادمة إذا فضّل البقاء في مقاعد المعارضة.

المراجع

- 1- المملكة العربية السعودية المؤسسة حديثاً -آنذاك- مستندة لخلفية عقديّة سلفية، مجددة تحالف آل سعود مع آل شيخ (أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب المجدد السلفي الشهير)، مثلت في حينه أملاً جديداً للسيد رشيد رضا بعد أن ظهر له خطأ خياراته السياسية التي راهنت على القوى الغربية. انظر: بشير موسى نافع، الإسلاميون، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 27-30.
- 2- أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة 2011، ص 209.
- 3- لمزيد من التفاصيل حول تأسيس الجمعية الشرعية وأهدافها، انظر الموقع الرسمي للجمعية الشرعية : <http://goo.gl/OkA8W>
- 4- أدى التزام الجمعية برسالتها الدعوية والاجتماعية البعيدة عن الشأن السياسي إلى تجنبها سهام الحكومات. جدير بالذكر أنه تم إلحاق جمعية أنصار السنة المحمدية بها عام 1967 بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر وعُيّن الفريق عبدالرحمن أمين رئيساً لمجلس إدارة الجمعية الشرعية، انظر: (أسامة شحادة، السلفية في مصر، جريدة الغد الأردنية، 6يناير/كانون الثاني 2012) <http://goo.gl/Jwb3p> ؛ إلى أن تم إظهار أنصار السنة من جديد عام 1972، وهو ما يعتبره الشيخ فتحي أمين عثمان مدير إدارة التراث بجمعية أنصار السنة بالقاهرة (محنة). انظر حواراه مع مجلة البيان، عدد 277، ديسمبر/كانون الأول <http://goo.gl/I9LWT2001> :
- 5 - انظر شروط العضوية، موقع الجمعية الرسمي <http://goo.gl/eoD97> :
- 6 - عبدالمنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، متاح للتحميل على موقع الشبكة <http://goo.gl/nc0ix> :ص 27. وانظر ترجمة الإمام السبكي على موقع الصوفية، واحتفاء الصوفيين به <http://goo.gl/doA54> :
- 7- انظر أئمة الجمعية، متاح على موقعها الرسمي <http://goo.gl/7G2dJ> :
- 8 - موقع جمعية أنصار السنة الرسمي <http://goo.gl/tgu5X> :
- 9 - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب، ص 122، 128-129، متاح للتحميل على الرابط <http://goo.gl/iGikJ> :
- 10- مجالات عمل الجمعية، على موقعها الرسمي <http://goo.gl/AAr8C> :
- 11- انظر: الموقع الرسمي لجمعية أنصار السنة <http://goo.gl/9VMZz> :
- 12 - الموسوعة الميسرة، سبق ذكره، ص 129-130
- 13 - علي عبدالفتاح، الدعوة السلفية بالإسكندرية: النشأة التاريخية وأهم الملامح، مركز الدين والسياسة للدراسات، ديسمبر/كانون الأول 2011، متاح على الرابط <http://goo.gl/Soxjg> ؛ جدير بالذكر أن الشيخ أحمد فريد تعرض للاعتقال يوم 7 يونيو/حزيران 2010 بسبب تحديه للقرار الأمني وتكرار ظهوره في الفضائيات، انظر : <http://goo.gl/rshTG>
- 14 - لمزيد من التفاصيل حول تاريخ الدعوة السلفية، انظر: شهادة ياسر برهامي حول نشأة الدعوة السلفية، موقع الإسلاميون، أو على الرابط <http://goo.gl/Gth34> :
- 15 - ياسر برهامي، المشاركة السياسية وموازن القوى، موقع صوت السلف، مارس/آذار 2007، متاح على الرابط : <http://goo.gl/81dYz>، وانظر: أحمد فريد، رسالة موقف الدعوة السلفية من الانتخابات البرلمانية، في: علي عبدالفتاح، الدعوة السلفية بالإسكندرية: النشأة التاريخية وأهم الملامح، سبق ذكره، ص 12-14. جدير بالذكر أن هذا يمثل منهج الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، المتمثل في التصفية والتربية، وتقديمها على أية ممارسة سياسية، انظر: هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، كراسات إستراتيجية العدد 220، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2011.
- 16- موقع الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص) على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط <http://goo.gl/Gcaae> :
- 17 - طالع بيان الحركة السلفية من أجل الإصلاح على الرابط <http://goo.gl/VTX9q> :
- 18- حوار رضا الصمدي مع علي عبدالعال على موقع إسلام أون لاين. انظر: هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، كراسات إستراتيجية العدد 220، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2011.
- 19- صنّف بعض الباحثين هؤلاء المشايخ كجزء من الدعوة السلفية، والبعض الآخر يرونهم جزءاً من أنصار السنة المحمدية .
- 20- لمزيد من المعلومات عن نشأة هؤلاء المشايخ وتلقيهم العلم، راجع الموقع الرسمي للشيخ محمد حسان <http://goo.gl/Pivk9>، الموقع الرسمي للشيخ أبي إسحق الحويني <http://goo.gl/urSG2> ، الموقع الرسمي للشيخ يعقوب <http://goo.gl/JPtOb> ؛ موقع الشيخ مصطفى العدوي <http://goo.gl/ktZVx> :
- 21 -يمتلك الشيخ محمد حسان فضائية الرحمة، ويرأس مجلس إدارتها، بينما الشيخ الحويني هو المشرف العام على قناة الحكمة الفضائية.
- 22 - أميمة عبداللطيف، السلفيون في مصر والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ديسمبر/كانون

- الأول 2011، متاح على الرابط <http://goo.gl/725IA> :
- 23- ستيفان لاکروا، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2012، ص 282 وما بعدها. وللمزيد حول صعود تيار الصحوة ورموزه في المملكة العربية السعودية، انظر: بشير نافع، الإسلاميون (سبق ذكره)، ص 239-248.
- 24- لمزيد من التفاصيل حول آراء السلفية المدخلية في التيارات والرموز السلفية، وموقفهم من الجماعات الإسلامية عمومًا والأنظمة؛ الحاكمة، انظر موقع الشيخ محمود عامر <http://goo.gl/x6RtQ> ؛ موقع الشيخ محمد سعيد رسلان : <http://goo.gl/0zB5d>
- 25- للمفارقة، فقد طالب الشيخ عبدالعزيز العسكر أحد مشايخ المدخلية السعودية في إحدى خطبه بإعدام الحوالي والعودة! انظر: ستيفان لاکروا، زمن الصحوة، ص 287.
- 26- انظر الرد المنشور على موقع القوسي، والذي يرفض رأيه الخاص بتولي غير المسلمين الرئاسة : <http://goo.gl/iLqkG>
- 27 - انظر تفاصيل الخبر، <http://goo.gl/LuvGP>
- 28- عبد المنعم الشحات، السياسة ما نأتي منها وما نذر، دراسة منشورة على موقع صوت السلف، مارس/آذار 2008، متاح على الرابط <http://goo.gl/GF616> :
- 29- ياسر برهامي، حكم المشاركة في ثورة يوم 25 يناير اقتداءً بثورة تونس، موقع صوت السلف، 12 يناير/كانون الثاني 2011، على الرابط <http://goo.gl/kUfZz> :
- 30- ياسر برهامي، التغيير الذي نريد (خطبة مقترحة)، موقع صوت السلف، الخميس 27 يناير/كانون الثاني 2011، متاح على الرابط <http://goo.gl/GI1RJ> :
- 31- بيانات الدعوة السلفية (1) (2) (3)، متاحة على الروابط <http://goo.gl/6wyi5> ؛ <http://goo.gl/P74hI> ؛ <http://goo.gl/XFFmV>
- 32- أميمة عبداللطيف، السلفيون في مصر والسياسة، سبق ذكره، ص 4-5.
- 33- بيان رقم 2732 للحركة السلفية من أجل الإصلاح حول المشاركة في ثورة التغيير في مصر يوم 25 يناير/كانون الثاني، 18 يناير/كانون الثاني 2011، على الرابط <http://goo.gl/nKfXd> :
- 34- بيان رقم 3132 لحركة حفص، الدعوة للمشاركة في يوم جمعة الغضب وثورة المساجد، 27 يناير/كانون الثاني 2011، على الرابط <http://goo.gl/ZeWob> :
- 35 - انظر بيانات الحركة السلفية من أجل الإصلاح على الرابط <http://goo.gl/hhKbH> :
- 36 - قدم الشيخ نصر فريد واصل استقالته على خلفية تصريحات للشيخ محمد يسري تنتهم الأزهر بموالاة الدولة ومحاولة التفريق بين التيارات الإسلامية، وأكد على ضرورة عمل العلماء لإصلاح الأزهر، وهو ما اعتبره واصل انحرافاً عن أهداف الهيئة وتجاوزاً في حق الأزهر. وهو ما وضع الهيئة في مواجهة مع الأزهر كانت في غنى عنها. انظر تفاصيل الخبر <http://goo.gl/5MPKG> ؛ وانظر بيان الهيئة الشرعية لتوضيح ملامسات الاستقالة <http://goo.gl/55wI8> :
- 37- تخرج في كلية دار العلوم وحصل منها على الدكتوراه في الشريعة، ثم الدكتوراه في الفقه المقارن وأصوله، وله أبحاث كثيرة في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويعمل حالياً أستاذ الفقه والأصول وأستاذاً فخرياً في المعاملات المالية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي من جامعة قطر، والنائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأميركا.
- 38- أ.د. محمد طلعت عفيفي هو عميد كلية الدعوة الإسلامية بالأزهر سابقاً، والوكيل العلمي للجمعية الشرعية الرئيسية.
- 39 - موقع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وبه أسماء مجلس الأمناء والأعضاء <http://goo.gl/peCeS> .
- 40- رغم صلاته الجيدة بالدعوة السلفية، حيث اختير رئيساً لمجلس شورى الدعوة السلفية بالإسكندرية بعد الثورة، لكنه اعتذر بعد فترة قصيرة وتفرغ للهيئة الشرعية.
- 41 - متاح على الرابط <http://goo.gl/zxSXI> :
- 42 - ينتمي بعض شباب الجبهة السلفية لحزب النور، وبعضهم لحزب الفضيلة.
- 43 - لفترات محدودة في بداية الإعلان عن الجبهة اعتُبر د. محمد عبد المقصود مرجعية لها، ثم الشيخ فوزي السعيد، والشيخ رفاعي سرور الذي أثر كثيراً في شباب الجبهة السلفية، وأصبح مرجعاً لها قبل أن يتوفاه الله. ثم فضل أعضاء الجبهة العمل بشكل مستقل حرصاً على حرية حركتهم، ومنعاً من تحمل أحد الرموز مسؤولية مواقفهم.
- 44- الصفحة الرسمية للجبهة السلفية بمصر على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، انظر الرابط : <http://goo.gl/xLEQt>
- 45 - الشيخ أشرف عبد المنعم ود. خالد سعيد، أعضاء بالهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح. والأول معلم أزهرى ضيق عليه أمنياً ومُنِع من الخطابة منذ حوالي عشر سنوات.
- 46- أُدين بالفضل في أغلب المعلومات الخاصة بالجبهة السلفية لمقابلة مباشرة مع أحد شبابها المؤسسين، م. أحمد مولانا، عضو مكتبها السياسي.
- 47 - تأثر التيار السلفي المصري بموقف علماء المملكة العربية السعودية من رفض التحزب ومعارضة (ولاة الأمر) الشرعيين، والخلط بين العمل الحزبي والجماعية كآلية وبين الفرق الإسلامية التي فرقت الأمة. كما ارتبط موقفهم بخصوصية الحالة السعودية القائمة على تحالف تاريخي بين أسرة حاكمة تتولى أمر السياسة، وآل شيخ (أحفاد بن عبد الوهاب) وما يحوزنه من شرعية المنهج السلفي. مثلاً: يرفض الشيخ ابن عثيمين الانتماء لحزب حتى لو كان حزب (السلفيين)؛ فالسلفية، برأيه، منهج وطريق، وليست حزباً .
- 48 - في مؤتمر بالمنصورة، دعا الشيخ محمد حسان يوم 18 فبراير/شباط 2011 علماء السلفية إلى إعادة النظر في كثير

- من المسلّمات بما فيها الترشح لمجلسي الشعب والشورى والرئاسة، قائلاً: لا ينبغي أن نكون سلبيين. انظر: أميمة عبد اللطيف، السلفيون في مصر والسياسة، سبق ذكره، ص 8-9.
- 49 - مشروع إصلاحي، ينطلق من أرضية اجتماعية بالأساس وله أنشطة ومؤسسات لها طابع اجتماعي وتنموي بالإسكندرية. انظر التفاصيل <http://goo.gl/FcNsr> :
- 50 - للمزيد حول تاريخ المواجهات بين الجماعة الإسلامية والدولة، انظر: بشير نافع، الإسلاميون، سبق ذكره، ص 155-160. وانظر: عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، سبق ذكره، ص 50 وما بعدها.
- 51 - ضمّت اللجنة المشرفة على تأسيس الحزب كلاً من طارق الزمر، وصفوت عبدالغني. واختير نصر عبدالسلام رئيساً للحزب، وصفوت عبدالغني مسؤولاً عن مكتبه السياسي ومتحدثاً باسمه.
- 52 - يرى م. عبدالمنعم الشحات أن " العقلانية" من شوائب الشرك والبدع، التي تهتم الدعوة السلفية بتصفية المنهج السلفي منها. انظر: عبدالمنعم الشحات، السياسة ما نأتي منها وما نذر، سبق ذكره.
- 53 - د. محمد عمارة، السلف والسلفية، مكتبة وهبة، القاهرة 2011. و د. محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 2011، ص (255-261)(287-345).
- 54 - يصّر قادة الدعوة السلفية على أن الأحداث أثبتت أن ابتعادهم عن ممارسة عبثية كانت الخيار الأفضل، ولا يلتفت إلى أن خيار الانعزال لم يكن ليولد ثورة، أو تغييراً. ومن المفارقات، أن الدعوة السلفية ظلت طوال أيام الثورة ترفض المشاركة في المظاهرات، في الوقت الذي تنتظر فيه نجاح المتظاهرين في حركتهم وتحقيق مطالبهم.
- 55 - قارن مثلاً بين قدرة الإخوان على ضبط تنظيمهم وتوحيدهم على قرار الجماعة الذي أثار جدلاً واسعاً، وبين عجز الدعوة السلفية وحزب النور عن مواجهة القواعد بقرار مبرر سياسياً، لكنه مخالف لأدبيات سابقة رفضت التحالف مع الليبراليين من منطلق شرعي. وعلى سبيل المثال ترك كثير من شباب القاهرة (تلامذة الشيخ فوزي السعيد) حزب النور بسبب موقفه من حازم صلاح أبي اسماعيل.

انتهى